المطلب السادس

مؤشر الحرية الاقتصادية: مؤسسة التراث[1]

Index of Economic Freedom: Heritage Foundation

تمهيد:

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم وأبرز المؤشرات استخداماً واهتماماً من العاملين في قطاعات الإنتاج والاستثمار وخاصة الشركات دولية النشاط، نظراً للتاريخ الطويل للمؤسسة المصدرة له، الأمر الذي أكسب العاملين فيها خبرة طويلة، وأضفى على دراساتهم قدراً كبيراً من المصداقية. عام ٢٠٠٤ هو العام العاشر لصدور مؤشر الحرية الاقتصادية عن تلك المؤسسة.

عرضنا في الصفحات التالية لمؤشر الحرية الاقتصادية من خلال ذات الترتيب الذي عرضنا له بالنسبة للمؤشرات السابقة، حيث التعريف بالمؤشر ومحددات قياس الحرية الاقتصادية، ثم للصورة العامة لنتائج المؤشر، مع الختام بعرض لوضع وتطور مكانة مصر والدول العربية، وأخيراً للدروس المستفادة والمقترحات.

(١) تعريف بالمؤشر والجهة المصدرة له:

مؤسسة التراث هي هيئة أمريكية دولية أنشئت عام ١٩٧٣ كمؤسسة

(١) مؤشر الحرية الاقتصادية، ملحق رقم (٦).

بحثية وتعليمية هدفها خلق وتشجيع الدول على تبني سياسات عامة قائمة على دعم حرية المشروعات والنشاط الاقتصادي الخاص. وقد عكفت تلك المؤسسة منذ عام ١٩٩٤ على إصدار مؤشر لقياس وضع الدول من التحرر الاقتصادي أو تقييد النشاط الخاص.

ومؤشر الحرية الاقتصادية يقيس أوضاع الحرية الاقتصادية في عدد كبير من الدول بلغ ١٥٤ دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية الأخير ٢٠٠٤. اعتمد المؤشر في عملية القياس على عدد ٥٠ عامل مستقل، مقسمة إلى عشر تقسيمات أساسية.

(٢) محددات قياس الحرية الاقتصادية:

ذكرنا أن المؤشر يعتمد في قياسه لتطور وضع الدولة من الحرية الاقتصادية اعتماداً على ٥٠ عامل مستقل، تم تصنيف تلك العوامل في عشر تقسيمات أساسية. أكد واضعي المؤشر هذا العام ٢٠٠٤ على أن العناصر العشر لتحقيق الحرية الاقتصادية تشبه في أهميتها مكونات عشر لصنع سيارة قادرة على القيام بوظائفها كما ينبغي وفي مقدمتها المحرك القوي وعجلات القيادة والكراسي...الخ، والتي بدونها لن نكون بصدد سيارة. فكذلك بدون العناصر العشر التي يعتمد عليها المؤشر لن تتحقق الوفرة على حد وصف واضعي المؤشر. هذه العناصر هي على التوالي:

١. السياسة التجارية.
٢. العبء المالي للحكومة.
٣. تدخل الحكومة في الاقتصاد.

٤. السياسة المالية.

٥. تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي.

٦. البنوك والمالية العامة.

٧. الأجور والأسعار.

٨. حقوق الملكية.

٩. التشريعات والقضاء.

١٠. وأخيراً السوق السوداء.

يتم حساب نقاط المؤشر من واحد إلى خمسة. فالدول التي تكون أقرب إلى الواحد الصحيح هي الأعلى في مؤشر الحرية الاقتصادية، في حين أن الدول التي تكون نقاطها أقرب إلى الخمسة فهي الدول التي تقع في مؤخرة المؤشر والأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية.

وهنا ينبغي التأكيد على أننا سنميز بين الترتيب العام للدولة في المؤشر بين دول العالم، وبين تطور أداء الدولة عبر الزمن، الذي ينبغي أن يكون معياره الأول - كما عرضنا بالنسبة للمؤشرات السابقة - هو عدد النقاط وليس الترتيب، لأننا سنلاحظ تراجعاً حاداً في ترتيب دولة كمصر بين دول العالم، ولكن هل يعكس هذا التراجع تراجعاً حقيقياً مماثلاً في النقاط التي سجلتها مصر خلال سنوات القياس؟!

(٣) الصورة العامة لمؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٠٤:

أكدت نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٠٤ على استمرار تحسن مستوى الحرية الاقتصادية على مستوى العالم، إذ صادف التحسن كل مناطق العالم تقريباً. ويمكن استخلاص أهم نتائج المؤشر عالمياً في النقاط التالية:

- على مستوى العالم تحسن تسجيل ٧٥ دولة مقارنة بـ ٧٤ عام ٢٠٠٣، في حين كان أداء ٦٩ سيئاً مقارنة بعدد ٤٩ دولة عام ٢٠٠٣، في حين لم تتغير مؤشرات ١١ دولة. وبالتالي فإن أداء دول العالم الداخلة في المؤشر أدنى من أدائها العام ٢٠٠٣.
- ومن بين ١٥٥ دولة تم تصنيف الدول بعد التحليل إلى ١٦ دولة صنفت كدول حرية اقتصادية Free، و٥٥ دولة غالباً حرة Mostly Free، و٧٢ دولة غالباً ليست حرة اقتصادية Mostly Unfree، وأخيراً ١٢ دولة بها كبح وقمع للحرية الاقتصادية Repressed.
- استبعد المؤشر الدول التي تمر بحالة حرب ونزاعات مدنية كالعراق وأنجولا وبوروندي والسودان والكونغو، وهذا هو حال أغلب دول أفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي يمثل عائقاً أمام تجميع بيانات ومؤشرات يعول عليها. كذلك تم استبعاد البوسنة والهرسك من مؤشر هذا العام لعدم وجود بيانات يعول عليها.
- معظم الدول التي شهدت تراجعاً في معدلات الحرية الاقتصادية تقع في آسيا (٥ من آسيا)، ومع هذا فإن أفضل ثلاث دول في المؤشر هي أيضاً من آسيا. لم يتغير الوضع كثير هذا العام بالنسبة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- بالنسبة للدول التي تحتل مقدمة المؤشر وخاصة العشر الأوائل فهي من دول شمال أمريكا وأوربا الغربية، إذ أن سبعة من بين العشر دول الأوائل في المؤشر دول أوربية بالإضافة لأمريكا، الثلاث دول الأخرى من آسيا.
- أكد واضعي المؤشر أنه على مدى السنوات الثلاث الماضية تراجع الأداء العالمي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. فلاتزال الكثير من الدول

لا تدرك العلاقة القوية بين حماية حقوق الملكية الفكرية وبين جذب المزيد من الاستثمارات.

- تبين هذا العام على التوالي أن الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية أكبر قد شهدت ارتفاعاً في الدخول الفردية مقارنة بالدول الأقل حرية. على سبيل المثال بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في زيمبابوي ٥٥٩ دولار هذا العام مقارنة بـ ٦٢١,٢ دولار عام ٢٠٠٣، فهذه الدولة على حد وصف واضعي المؤشر لا توفر حماية كافية للملكية الفكرية كما أنها تراجعت في تحرير اقتصادها.
- وقد أوصى محررو المؤشر بضرورة إنجاز السياسات القادرة على جذب وتشجيع المستثمرين، إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية في التنمية.

(٤) تطور ترتيب مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية (مقارنة بإسرائيل):

ينبغي التأكيد بداية على أن المؤشر يضم هذا العام عدد ١٥٤ دولة بدلاً من ١٦٦ دولة عام ٢٠٠٣، فينبغي وضع هذا في الاعتبار عند تقييمنا لترتيب دولة كمصر أو غيرها من الدول العربية، لأننا سنلاحظ أن مصر تحتل هذا العام المرتبة ٩٥ من إجمالي ١٥٤ بعد أن كانت الدولة ١٠٤ من إجمالي ١٦٦ دولة شملها مؤشر عام ٢٠٠٣، في ظل هذا الوضع هل نعول على الترتيب العام الذي يبدو ظاهرياً في تحسن حيث صعدت من الدولة ١٠٤ إلى الدولة ٩٥، ولكن ماذا عن حقيقة ما سجلته مصر من نقاط هذا العام مقارنة بالنقاط التي سجلتها العام الماضي.

في حقيقة الأمر، بالإطلاع على نقاط مصر هذا العام لاحظنا - وكما يفصح الجدول (١٦) - تحسن نقاط مصر المسجلة والتي هي حاصل أداء

مصر في العناصر العشر السالف الإشارة إليها. فقد صعدت نقاط مصر من ٣,٣٥ عام ٢٠٠٣ إلى ٣,٢٨ هذا العام.

وهذا هو المقياس الحقيقي لأداء الدولة بين عام وآخر. كما ذكرنا كلما اقتربنا من الواحد الصحيح كلما كانت الدولة أفضل أداءً، ومن ثم فإن مصر بعدد النقاط هذا العام تكون قد شهدت تحسناً طفيفاً بمقدار ٠,٠٦ من النقطة، رغم صعودها الكبير من المرتبة ١٠٤ إلى المرتبة ٩٥, ومن ثم تكون الصورة العامة أن هناك تحسن في كل من الترتيب العام وكذلك في عدد النقاط، وإن كان تحسناً طفيفاً للغاية.

وكما يلاحظ من الجدول، فإن عدد النقاط المسجلة هذا العام يمثل أفضل أداء لمصر على مدى سنوات صدور المؤشر، خاصة إذا ما تبين لنا أن نقاط مصر عام ١٩٩٥ كان ٣,٧٠, ولكن وكما ذكرنا، إنه تحسن طفيف للغاية خاصة إذا ما قارنا مصر ببلدان أخرى حققت طفرة في أدائها خلال أعوام قليلة (راجع المؤشر كاملاً بالملحق).

ورغم هذا التحسن الطفيف، فإن مصر لا تزال تصنف ضمن مجموعة الاقتصاديات التي هي غالباً غير حرة Mostly Unfree.

وبالاطلاع على العناصر العشر التي يستند إليها المؤشر لاحظنا الآتي بالنسبة لمصر:

- أن أفضل أداء لمصر كان في السياسة المالية ثم التدخل الحكومي.
- أما أسوأ أداء لمصر كان في كل من التجارة والعجز والعبء الموازني والبنوك والتمويل والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية حيث سجلت فيها

جميعاً ٤ فما أكثر. نعيد التذكير بأنه كلما اقترب مؤشر الدولة من الواحد كلما كان أداءً طيباً ، والعكس فعندما تقترب نقاط الدولة من الـ ٥ كلما كان أداءً سيئاً.

جدول ١٦: تطور مؤشرات كل من مصر وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤

الدولة	مؤشر ٢٠٠٤	مؤشر ٢٠٠٣	مؤشر ٢٠٠٢	مؤشر ٢٠٠١	مؤشر ١٩٩٨	مؤشر ١٩٩٥
مصر	٩٦	١٠٤	١٢١	١٢٠	٩٥	٨٥
	٣,٢٨	٣,٣٥	٣,٥٥	٣,٦٠	٣,٣٥	٣,٧٠
إسرائيل	٢٩	٣٣	٤٣	٥٤	٥١	٣٤
	٢,٣٦	٢,٤٥	٢,٦٥	٢,٧٥	٢,٧٥	٢,٩٠

المصدر: جدول جمعه المؤلف من مؤشرات الحرية الاقتصادية، مؤسسة التراث من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤.

- وبمقارنة وضع مصر بإسرائيل، لوحظ وكما هو موضح بالجدول (١٦) أن ترتيب إسرائيل بين دول العالم التي شملها المؤشر قد شهد هو الآخر تذبذباً خلال فترة القياس.
- وكما هو الشأن بالنسبة لمصر، فقد تحسن الترتيب العام لإسرائيل حيث احتلت المرتبة ٢٩ بعد أن كانت في المرتبة ٣٣ عام ٢٠٠٣، ولكن وكما ذكرنا بالنسبة لمصر، لا يمكننا الاعتماد على الترتيب العام بعد خروج ١٢ دولة من المؤشر هذا العام، ومن ثم ينبغي أن نعود إلى عدد النقاط.
- وبالفعل بالنظر إلى نقاط إسرائيل المسجلة، فقد شهدت شأن نقاط مصر

تحسناً طفيفاً إلا أن إسرائيل قد شهدت تحسناً أكبر في عدد النقاط كما يوضح الجدول، خاصة إذا ما قارنا أدائها هذا العام بأدائها عام ١٩٩٥.

- لوحظ من خلال المؤشرات الفرعية العشر لإسرائيل أن أسوأ أداء لها كان في عبء أو عجز الموازنة حيث سجلت فيه ٤,٦، ولولا هذا العنصر لاحتلت إسرائيل ترتيباً ضمن الدول العشر الأوائل، إذ أن مؤشراتها الفرعية أغلبها بين الواحد والاثنين.
- الملاحظ أن هناك فجوة شبه ثابتة بين كل من مصر وإسرائيل على مدار فترة القياس، فقد بدأت مصر بنقاط عددها ٣,٧٠ عام ١٩٩٥ في وقت كانت نقاط إسرائيل فيه ٢,٩٠، استمر هذا الفارق مع سنة القياس حيث بلغت نقاط مصر ٣,٢٨ في مقابل عدد ٢,٣٦ هذا العام (٢٠٠٤).
- وتعكس الفجوة شبه الثابتة بين كل من مصر وإسرائيل العديد من العوامل والتحديات الداخلية والإقليمية، خاصة نزاع الشرق الأوسط وآثاره المباشرة وغير المباشرة على عمليات التنمية والإصلاح. فالبلدان العربية البعيدة عن منطقة النزاع أو التي بدأت عمليات إصلاح سياسي كالأردن ارتفع كل من ترتيبها العام بين الدول وكذلك عدد النقاط المسجلة، كما عرضنا في النقطة التالية.

(٥) تطور أداء الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية:

عرض مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٤ لمسألة الحرية الاقتصادية في عدد ١٥ دولة عربية بعد أن كانوا ١٧ العام الماضي، في حين كان عدد الدول العربية التي شملها مؤشر ١٩٩٥ هو ثماني دول فقط. إذ الملاحظ أن هناك اهتمام مضطرد من قبل كافة المنظرين والمحللين لدول المنطقة، انعكس هذا

الاهتمام في شكل تحليل مؤشرات التنمية والإصلاح في بلدان المنطقة، وكان مؤشر الحرية الاقتصادية من أوائل تلك المؤشرات اهتماماً.

عرضنا في السطور التالية أولاً لوضع وترتيب الدول العربية في مؤشر عام ٢٠٠٤ ، ثم أدلفنا بعرض لتطور أداء الدول العربية، خاصة تلك التي شملها المؤشر منذ ١٩٩٥ للتعرف على توجهات التطور في أداء الدول العربية في هذا الخصوص.

أولاً: ترتيب الدول العربية في مؤشر ٢٠٠٤:

- بالنظر إلى أداء الدول العربية في مؤشر هذا العام لوحظ أنه لم تدخل أي من الدول العربية ضمن مجموعة الحرية الاقتصادية أو الدول ذات الاقتصاد الحر Free.
- وكما هو موضح بالجدول رقم ١٥، لوحظ أن هناك عدد خمس دول داخلة ضمن الدول الـ ٥١ التي تعتلي قمة المؤشر، وهي البحرين والإمارات والكويت وقطر والأردن وإن كانت البحرين قد خرجتها هذا العام من مجموعة العشرين الأوائل، بعد أن كانت الدولة رقم ١٦ العام ٢٠٠٣.
- كما لوحظ وقوع عدد ثلاث دول عربية ضمن الدول الخمس وعشرين الأخيرة في المؤشر وهي اليمن وسوريا وليبيا، وهو وضع لم يتغير عن العام ٢٠٠٣.
- لاتزال ليبيا هي أدنى الدول العربية أداءً من منظور الحرية الاقتصادية، إذ لا تزال دولة تكبح الحرية الاقتصادية على حد وصف واضعي المؤشر. ومن ثم فعلى ليبيا إظهار تحسن ملحوظ في كل العناصر.

ثانياً: تطور أداء وترتيب الدول العربية في المؤشر من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤:

في محاولة لمقارنة اداء الدول العربية خلال السنوات من ١٩٩٥ ومروراً بالأعوام ١٩٩٨ و٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤ تكشفت لنا النتائج التالية كما يوضحها الجدول (١٧):

- الملاحظة العامة والهامة هي أنه لوحظ أن العربية مجتمعة تقريباً سجلت أداءً متدنياً تراوح بين ٤ و٥ في مجال التدخل الحكومي تلاه مؤشر التشريعات والتجارة، وبالتالي لو ركزت الدول العربية على التخفيف من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية لتحسن الترتيب العام نقاط الدول العربية في مؤشر العام القادم، نفس الإصلاح من الواجب تنفيذه في مجال التشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والقيود التجرية وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- أما أفضل العناصر العشر الفرعية والذي سجلت فيها الدول العربية أداءً متميزاً فكان العنصر المتعلق بالسياسة النقدية، إذ سجلت فيه كل الدول العربية الممثلة في المؤشر أعلى مستوىً وهو الواحد باستثناء اليمن التي سجلت فيه ٣.

وبمقارنة أداء الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤ لوحظ الآتي:

- لوحظ أن كل من قطر والأردن ولبنان قد تحسن ترتيبها بين دول المؤشر إلا أنها جميعاً أيضاً شهد تراجعاً في عدد النقاط المسجلة عام ٢٠٠٤ مقارنة بنقاطها المسجلة عام ٢٠٠١.

- وفي المقابل تراجع الترتيب العام وكذلك النقاط لكل من البحرين والإمارات والكويت وعمان والمغرب والسعودية وتونس والجزائر. أن كل الدول العربية شهد تراجعاً في كل من الترتيب العام وعدد النقاط عام ٢٠٠٤ مقارنة بأدائها الأفضل عام ٢٠٠١، فيما عدا مصر التي لم يتغير ترتيبها العام (٩٥) وإن تحسنت نقاطها تحسناً طفيفاً كما يوضح الجدول.

وبمقارنة أداء الدول العربية عام ٢٠٠٤ بأدائها عام ٢٠٠٣ يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- سبق وأن أشدنا في تقرير العام ٢٠٠٣ بأداء دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة قطر والبحرين والكويت..الخ، ولكن هذا العام (٢٠٠٤) تراجع أداء تلك الدول مجتمعة تقريباً. فقد تراجع كل من الترتيب العام والأداء لكل من البحرين وقطر والكويت والإمارات والسعودية، أما بالنسبة لعمان، فهي وإن تحسن ترتيبها العام فإن عدد نقاطها لم يتغير.
- وقد تعزى تلك النتيجة لسببين أولهما تباطؤ عملية الإصلاح في العناصر التي شملها المؤشر والسبب الثاني يتمثل في التأثير السلبي للحرب على العرق على الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول، إذ كان عليها دفع جانب كبير من فاتورة تلك الحرب.
- أما الدول العربية التي تحسن أدائها عم ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ فكانت لبنان وتونس والمغرب ومصر والأردن.
- وفي النهاية كانت كل من الأردن ولبنان هما أفضل الدول العربية أداءً في مؤشر هذا العام مقارنة بمؤشر ٢٠٠٣ إذ تحسن كل من ترتيبهما العام ونقاطهما المسجلة تحسناً ملحوظاً.

جدول ١٧: تطور ترتيب ونقاط الدول العربية في مؤشرات الحرية الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤

الدولة	مؤشر ١٩٩٥		مؤشر ٢٠٠١		مؤشر ٢٠٠٢		مؤشر ٢٠٠٣		مؤشر ٢٠٠٤	
	الترتيب	النقاط	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
البحرين	٣	١,٧٠	٩	١,٩٠	١٥	٢,٠٠	١٦	٢,٠٠	٢٠	٢,٠٨
الإمارات	-		١٤	٢,٠٥	٢٢	٢,١٥	٢٤	٢,٢٠	٤٢	٢,٦٠
الكويت	-		٤٢	٢,٥٥	٥٣	٢,٧٥	٤٠	٢,٥٥	٤٨	٢,٧٠
قطر	-		٨٧	٣,١٥	٧٠	٢,٩٥	٤٤	٢,٦٥	٦٠	٢,٨٦
عمان	٢٧	٢,٧٠	٤٨	٢,٧٠	٦٠	٢,٩٠	٥٦	٢,٨٠	٥٤	٢,٨٠
الأردن	٤٨	٣,٠٥	٦٣	٢,٩٠	٤٥	٢,٧٠	٦٢	٢,٨٥	٥١	٢,٧٣
المغرب	٤٠	٢,٩٥	٤٨	٢,٧٠	٧٦	٣,٠٥	٦٨	٢,٩٥	٦٦	٢,٩٣
السعودية	-	-	٤٥	٣,٠٠	٧٢	٣,٠٠	٦٨	٢,٩٥	٧٤	٣,٠٥
تونس	٣٤	٢,٩٠	٦٣	٢,٩٠	٥٨	٢,٨٥	٦٨	٢,٩٥	٦٧	٢,٩٤
الجزائر	٧٤	٣,٥٠	٩٠	٣,٢٠	٧٩	٣,١٠	٩٤	٣,٢٥	١٠٠	٣,٣١
لبنان	-		٩٠	٣,٢٥	٨٨	٣,١٥	٩٤	٣,٢٥	٨٣	٣,١٣
مصر	٨٥	٣,٧٠	٩٥	٣,٣٥	١٢١	٣,٥٠	١٠٤	٣,٣٥	٩٥	٣,٢٨

المصدر: جدول جمعه المؤلف من مؤشرات الحرية الاقتصادية على منذ ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤.

(٦) الدروس المستفادة والمقترحات:

- لاحظنا من خلال هذا العرض التحليلي لأداء الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية أن الدول العربية قاطبة باستثناء ثلاث منها شهدت تراجعاً هذا العام سواء في عدد النقاط أو في الترتيب العام على الرغم من انخفاض عدد الدول الممثلة في المؤشر هذا العام بعدد ١٢ دولة.

- كان التراجع الأكبر من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي والتي كنا قد سبق وأن أشدنا بأدائها العام ٢٠٠٣ وقد كان التراجع الأكبر من نصيب الإمارات وقطر، حيث تراجعا بأكثر من ٢٠ رتبة، ثم البحرين التي لا تزال تتقدم الدول العربية في هذا المؤشر.
- لاحظنا أن هناك قاسم مشترك يجمع أسباب تراجع ترتيب وأداء الدول العربية لهذا العام، وهو المتمثل في مسألة التدخل الحكومي والإصلاح التشريعي والقيود المفروضة على التجارة والاستثمار.
- ولهذا توصي الدراسة بنظر الدول العربية في العناصر الفرعية العشر التي يتشكل منها المؤشر ومحاولة الإصلاح فيها حتى يخرج أدائها العام القادم بنقاط وترتيب يليق بإمكانات وقدرات بلدان المنطقة.
- لا يكمن أن نغفل الأثر السلبي الذي تركته حالة الحرب في المنطقة (فنحن نعيش في منطقة حرب War Zone) على الاقتصاديات العربية وخاصة دول الخليج العربية، التي تحملت الكثير بسبب هذه الحرب. فقد أوجلت الكثير من برامج الإصلاح وتم توجيه الكثير من الموارد إلى مجالات غير تنموية كالإنفاق العسكري.
- على دول العربية التخلص السريع من العبء الذي تتحمله في الحرب على العراق لتوجه إمكاناتها وطاقاتها إلى استثمارات منتجة تنعكس بالإيجاب على مؤشرات تلك الدول.
- بالنسبة لمصر، لا يمكننا إنكار التحسن الطفيف في كل من الترتيب العام أو في النقاط، ولكن في الوقت نفسه تؤكد الدراسة على انه استناداً إلى قدرات وإمكانات مصر الهائلة، يمكن لها أن تتبوأ مكاناً أفضل في المؤشر، مكاناً يليق بإمكاناتها. والمثال الناجح في الأردن التي حققت إنجازات من لاشيء بمقاييس القدرات المادية التي تنعم بها مصر.

- لايزال مؤشر البنوك والتمويل هو الآخر من أسوأ مؤشرات الدول قاطبة، ولهذا وجب الإصلاح في هذا القطاع. كذلك الإصلاح متطلب في مجال سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهده نصيب الدول العربية مجتمعة من هذا الاستثمار.
- وأخيراً نعيد التأكيد على مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ سجلت الدول العربية نقاط متدنية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. القضية لا تكمن فقط في إصدار التشريعات ولكن الأهم هو وضع تلك التشريعات موضع التطبيق الفعلي وأفرغت التشريعات والقوانين من مضامينها.